الحركة العمالية الفرنسية 1852-1871

أ.م.د. قاسم عبد الامير وسيم
كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

المستخلص

تصاعد نشاط الحركة العمالية الفرنسية بعد ثورة 1848 وتمكنت من استلام الحكم في آيار – حزيران 1848، الا أن تلك التجربة منية بالفشل، يومها، استثمر العمال المتراكم من خبراتهم وتجاربهم السابقة للوصول الى اهدافهم في عهد الامبراطورية الثانية 1852–1871 من خلال المشاركة الفاعلة في العملية السياسية والبناء الاقتصادي، والعمل على تنظيم صفوفهم، وتأسيس النقابات العمالية، وتشريع القوانين التي تتيح لهم ذلك.

وبالفعل شهدت فرنسا تشريع قانون العمال عام 1864 الذي اتاح لهم حرية الاضراب والمطالبة بحقوقهم دون تنظيم النقابات، وهنا استمر نشاط الحركة من اجل اكمال متطلبات في العمل النقابي وفق الاسس الفكرية والفلسفية التي اتبعها العمال، سيما مع نشاط الاممية العمالية ومحاولتها توحيد جهود العمال في القارة الاوروبية، الا أن الحرب الفرنسية – البروسية عام 1870 وما تلاها من احداث وتأسيس كومونة باريس عام 1871، وضع العمال الفرنسيين في مفترق طرق، اذ تنازعت المدارس الاشتراكية حول الاسس التي يعتمد عليه نشاط العمال ودور النقابات العمالية في المحافظة على حقوقهم، مما اثر بلا شك على الحركة العمالية وأبطأ تقدمها الى حين.

French labor movement 1852-1871

Prof. Assist.Dr. Qasim Abdul Amir Wasim
College of Education / Al-Mustansiriya University

Abstract

The activity of the French labor movement escalated after the revolution of 1848, and it was able to take power in May-June 1848, but that experience failed. In the political process and economic construction, work on organizing their ranks, establishing trade unions, and enacting laws that allow them to do so.

Indeed, France witnessed the legislation of the Workers' Law in 1864, which allowed them the freedom to strike and demand their rights without organizing unions, and here the movement's activity continued in order to complete requirements in trade union work according to the intellectual and philosophical foundations that workers followed, especially with the activity of the International Workers and its attempt to unify the efforts of workers in the European continent However, the Franco-Prussian War in 1870 and the subsequent events and the establishment of the Paris Commune in 1871, put the French workers at a crossroads, as the socialist schools quarreled over the foundations on which workers' activity depended and the role of trade unions in preserving their rights, which undoubtedly affected the The labor movement and its slowest progress for a while.

المقدمة:

خاضت الحركة العمالية الفرنسية، منذ ثورة 1789 صراعاً مريراً ضد الحكومات المتعاقبة[1] التي سيطرت عليها البرجوازية الرأسمالية وأهدافها السياسية. مع ذلك تمكن العمال من إحراز تقدم واضح من خلال مشاركتهم الفاعلة في الأحداث السياسية التي عاشتها فرنسا بين عامي 1830 و1848، على صعيد التشريعات العمالية أو القوانين التي تضمنها دستور عام 1848 فضلاً عن خوض تجربة العمال في الحكم آيار – حزيران 1848، إلا أن الأمر انتهى بإقصائهم وتأسيس الامبراطورية الثانية عام 1852، لتبدأ معها صفحة جديدة من كفاح العمال بين عامي 1852 و1871 حين تمكن العمال من إعادة تجربة الحكم وتأسيس كومونة باريس (Parise Commun).

شهدت هذه المرحلة الفاصلة في تاريخ الحركة العمالية الفرنسية صراعاً سياسياً حاداً، سواء كان ذلك ضد نابليون الثالث Nabloun III وسياسته الداخلية والخارجية، أم على صعيد الأفكار والوعي السياسي، إذ إن الانقسام الذي عاشه العمال بسبب خلافات مفكري الأشتراكية، سيما كارل ماركس karl Marx 1818- 1883 أدى الى إضعاف العمال وتشتت قوتهم وضياع حقوقهم.

من هنا تأتي أهمية الموضوع، إذ تكاملت أركان الحركة العمالية الفرنسية وتوطد أساسها في الشارع السياسي الفرنسي وتمكنت بين عامي 1852 و 1871 من تحقيق مكاسب سياسة مهمة، سواء كانت القوانين التي نص عليها الدستور أو المشاركة المباشرة في الأحداث السياسية، سيما بعد هزيمة فرنسا في حرب عام 1870 ضد بروسيا، وتمكن العمال من الاستيلاء على مقاليد السلطة في باريس.

في ضوء ذلك قسم البحث الى مقدمة وخمسة موضوعات وخاتمة، تناول الموضوع الأول، النشاط السياسي للعمال الفرنسيين، فيما استعرض الموضوع الثاني، القوانين والتشريعات العمالية، فضلاً عن ذلك ناقش الموضوع الثالث، دور العمال الفرنسيين في تأسيس الأممية الأولى، كما عالج الموضوع الرابع، دور العمال في النشاط الاقتصادي، أما الموضوع الخامس، فقد بَينَ دور العمال في الحرب الفرنسية – البروسية، فيما تضمنت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية وأخرى معربة، كان كتاب كارول دي وايت Carroll D. Wright المعنون "**عمال المناجم في أوروبا**" Coalmine Lobar in Europe في مقدمة المصادر التي رفدت البحث بمعلومات غطت جوانب مهمة في الموضوعين الأول والثاني.

وكذلك كتاب لويس ليفان Louis Levine المعنون " النقابية في فرنسا Syndicalism in France " وغطى جوانب مهمة من الموضوع الرابع، أما الكتب باللغة العربية فكان كتاب ج. هـ. كول المعنون " **تاريخ الفكر الاشتراكي الماركسية والفوضوية 1850 – 1890** " ذا أهمية بالغة، إذ غطى جميع موضوعات البحث تقريباً وقدم معلومات قيمة، كما كان لكتاب أحمد حسن البرعي المعنون " **الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية** " أهمية لا تقل عن ذلك وغطى جوانب مهمة من الموضوعات الأول والثاني والثالث.

أولاً: النشاط السياسي للعمال الفرنسيين

اغتنم نابليون الثالث الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها فرنسا بين عامي 1848 و 1852، وقام بانقلاب على دستور عام 1851[2]، بعد أن أبده الشعب الفرنسي في إجراء انتخابات عامة فاز فيها بأغلبية الأصوات، لينصب نفسه بعدها إمبراطوراً، وعرف هذا الحدث التاريخي بانقلاب برومير (Coup Brumaire) في فرنسا عام 1852 [3].

تمخض عن ذلك التطور تغيير في واقع المجتمع الفرنسي في ظل السياسة الداخلية التي انتهجها نابليون الثالث بعد انقلاب 1852، سيما في أوضاع الحركة العمالية التي رفعت سقف مطالبها في تحسين أحوالهم المعاشية وزيادة الأجور وتشريع قوانين تضمن لهم تلك المطالب وفي مقدمتها حق الإضراب والتظاهر [4].

ومن أجل تحقيق ذلك اندلعت إضرابات عمالية عدة في فرنسا بعد عام 1852 في منطقة لوردز Lourdes بعد قطع أجورهم، لكن باء ذلك الأضراب بالفشل، فضلاً عن ذلك تظاهر العمال عام 1855 وطالبوا بزيادة أجورهم وتحقق لهم ذلك بعد عام، إذ ارتفعت أجور العمال والموظفين الى (2.7) فرنك في اليوم الواحد، بعد أن كانت (2) فرنك كما أندلعت مظاهرات مشابهة في منطقة بادو كاليه Padon kalie، يومها انتفض عمال المناجم ضد سوء المعاملة، فضلاً عن ذلك اندلعت عام 1857 ثلاثة إضرابات صغيرة في مقاطعة نورد Nord وكاليه ضد استقطاعات الأجور لصالح صندوق المعونة المتبادلة وزيادة ساعات العمل، أضف الى ذلك إضرابات عامي 1858 و 1859 المطالبة بزيادة الأجور، بيد أن كل تلك الإضرابات بائت بالفشل[5].

في خضم تلك التطورات، تبلورت فكرة تأسيس حزب سياسي عمالي يدخل الانتخابات ويشارك في تشكيل الحكومة، وتشريع دستور جديد للجمهورية، وقدمت الأندية العمالية أول مجموعة من المرشحين العمال لعضوية البرلمان عام 1863، في الوقت نفسه عملت الجمعيات المهنية في باريس عبر زعمائها عام 1864 على إصدار بيان عمالي أطلق عليه " **بيان الستين** " Sixtieth Statement الذي تضمن المطالبة بالتحرر الاجتماعي، وعدته جزءاً مكملاً للمطالب السياسية بحق الانتخاب العام للجميع، وقد تأثرت هذه التحركات بكتاب المفكر الاشتراكي جوزيف بيير برودون Joseph Pierre Proudhon 1809 – 1865 " **القدرة السياسية لدى الطبقة العاملة** "، الذي صدر عام 1864 وحث فيه العمال على العمل السياسي والاستمرار بالمطالبة بحقوقهم[6].

عُد بيان الستين الذي نشر عام 1864 أهم وثيقة عمالية شديدة اللهجة للمطالبة بحقوق العمال الذين وجدوا فيه تعريفاً جديداً للعلاقات الاجتماعية، إذ أصبح العمل بموجب " **التصويت العام لأكثرية سياسية** " في فرنسا، يومها، شدد العمال من جانبهم على أهمية الحفاظ على التحرر الاجتماعي، بعد أن تحصنت القوى الرأسمالية الفرنسية بامتيازات جائرة. وهنا عملت الحركات العمالية على تحصيل الامتيازات التي تمتع بها أفراد الطبقات الوسطى والتأكيد على حرية العمل[7].

اعتمدت الحركة العمالية خطة جديدة للعمل تقوم على تأسيس الغرف النقابية وتشجيع "**الائتمان والإدخار**" (Creditand Savings)، إذ تطورت هذه العملية بعد عام 1860، وكان الهدف من جمع الأموال عبر الاشتراكات المالية التي دفعها الأعضاء لمساعدة أعضاء الجمعيات التعاونية التي توافقت توجهاتها السياسية والاقتصادية مع توجهات الحركة العمالية، وفق الأفكار الاشتراكية التي طرحها عدد من المفكرين الفرنسيين[8].

امتد نشاط الحركة العمالية الى الجامعات والاتحادات المحلية وعمال الصناعات المختلفة وأن كان بشكل بطيء، الأمر الذي وظفته بعض الجهات السياسية لصالحها، واستفادة من هذه القوة الصاعدة التي ظهرت على الساحة السياسية، سيما بعد إصدار قانون عام 1864 الذي سمح للعمال والنقابات بالعمل بعد تخليها عن مبدأ العمل الثوري[9].

في ضوء ذلك أسس عمال المناجم أول جمعية تعاونية عام 1866، وعلى الرغم من الإضرابات التي قاموا بها في الأعوام السابقة إلا أنه لا توجد أي سجلات دون فيها أي جمعية قامت بالدفاع عن حقوقهم، واقتصر الأمر على جمعية المعونة المتبادلة (Mutyal Aid Society)، بعد ذلك قام هؤلاء العمال بإنشاء جمعية تعاونية ضمن نقابتهم[10]، وفي عام 1867 شكلت لجنة من العمال لمناقشة جميع المشكلات الاقتصادية التي تهم العمال في ذلك الوقت، وانتدبت مجموعة من العمال للاجتماع في باريس كرست مناقشاتها للنظر في الوسائل التي يمكن بها تجنب الإضرابات التي يقوم بها العمال، والتأكيد على عدم اللجوء إليها إلا في الضرورة القصوى، فضلاً عن ذلك طالب بعض المندوبين بحق تنظيم وتأسيس الغرف النقابية التي يمكنها مساعدة العمال وتجنيبهم الاضرابات وتحسين أوضاعهم الاقتصادية[11].

ترجمت الحركة العمالية مطالبها السياسية والاقتصادية في العقد السادس من القرن التاسع عشر برفع حالة الهيجان الشعبي في المدن الكبرى مثل باريس (Paris) وليون Lyon ومارسيليا Marseille وبرست Brest وسانت ايتيين Saint Etione وروان Rouen وغيرها من المدن وباتت الإضرابات المتكررة سمة ملازمة للحركة العمالية في فرنسا آنذاك. وعلى الرغم من الاضطهاد المستمر، وضيق الحال الاقتصادي، وايداع بعض قادة الحركة بالسجن، وخضوع النقابات للرقابة المشددة فضلاً عن الصحافة، إلا أن الوضع استمر هكذا حتى عام 1870، وأضحت باريس من أهم مراكز الحركة العمالية التي تبنت آراء المفكرين الاشتراكيين، سيما برودون ونوقش مشروعه الخاص بـ " **الائتمان المجاني** " في مراكز الحركة العمالية[12].

والملاحظ هنا أن جميع الاضرابات التي اندلعت بين عامي 1869 – 1870 بقيادة الحركة العمالية كانت إضرابات فوضوية، وشمل الأمر الإجراءات الاجتماعية إذ كان ذلك التحرك " **غريزياً** " ولا يوجد فيه أي تنظيم للحركة النقابية التي لم تنظم نفسها ثورياً بأبعادها الاشتراكية، إلا بعد عام 1870 وأخذت شكلها النقابي[13]. ويبدو أن مرد ذلك الى تعدد مشارب الأفكار الاشتراكية وتشتت الحركة العمالية التي تأثرت كثيراً بالصراع الفكري في فرنسا آنذاك.

ونجد ذلك واضحاً في رفض الحركة العمالية الفرنسية إعلان الحرب على بروسيا عام 1870، على إثر ذلك قام الامبراطور نابليون الثالث باعتقال مجموعة من قادة الحركة العمالية من المحرضين ضده[14]. في الوقت نفسه عمل نابليون على كسب ود الشعب والطبقة العاملة، ووعد بإجراء استفتاء يتوافق مع دستور 1870 يكون فيه نابليون الثالث مسؤولاً أمام الشعب[15]. إلا أن الدستور رفض بأغلبية ساحقة من قبل الحركة العمالية واقتصر الاستفتاء على المناطقة الريفية، إذ كان نابليون الثالث يبغي الحصول على أكبر دعم ممكن لسياسته[16].

ويبدو ذلك واضحاً من طبيعة الانتخابات التي حصلت على تأييد محدود في الدوائر الحكومية والبورصات، واقتصارها على مجالس الدولة والطبقة الحاكمة التي ساندتها بعض الصحف الأوربية التي عدت هذا الاستفتاء " **نصراً باهراً** " أحرزه نابليون الثالث على " **الطبقة العمالية** "[17]، في الوقت نفسه عدت الحكومة أن عدم الاشتراك في هذه الانتخابات " **جريمة** " في المقابل وجدت الحركة العمالية أن الاشتراك فيها" **يعني التصويت على الاستبداد في الداخل والحرب في الخارج** " ولمواجهة ذلك الاستفتاء، وحد العمال صفوفهم في المدن الكبرى والمراكز الصناعية في عموم فرنسا لرفضه[18]، سيما وأن الحركة العمالية يئست خلال حكم نابليون الثالث 1852 – 1871، من الحصول على ضمانات حكومية في تشريع قوانين عمالية تلبي طموحاتهم وتضمن حقوقهم.

ثانياً: القوانين والتشريعات العمالية

طورت الحركة العمالية نشاطها النقابي على غرار النقابات الأوربية، وتوسعت في أنديتها وجمعياتها الإغاثية، وتمكنوا عام 1852 من تشريع قانون " **جمعيات المعونة المتبادلة** " بشكل آخر أكثر تحديداً وتطوراً من الجمعيات السابقة، وضمت فئتين الأولى معترف بها وتعمل بموجب القانون وتخضع لقراراته، والأخرى جمعيات محلية غير معترف بها ترتبط بالفئة الأولى بطريقة أو بأخرى[19].

وفي ظل هذه التطورات أسست الغرف النقابية في فرنسا منذ عام 1860 التي تبنت الحل السلمي لمشكلاتهم، بعد أن شاركت الرأسماليون من أصحاب العمل مناصفة مع العمال في إدارة هذه الغرف، يكون فيها الفريقان متعادلين بالأعضاء وعملوا بصورة متصلة مع بعض، وفي الواقع قد استهوت هذه الفكرة التعاونية العمال المبتدئين وتبلورت فكرة أن " **نقابة العمال لم تخلق بفكرة الكفاح الطبقي** "، بل العمل على الحد من سيطرة أصحاب العمل، إلا أنها أضمحلت وانصرف العمال الى الغرف النقابية[20].

في الوقت نفسه ظهرت في فرنسا " **اتحادات فدرالية** " (Federations) ونقابات مستقلة للعمال في عدد من المدن، تصارعت فيها الأفكار الاشتراكية حول تحديد آلية عمل النقابات وتحقيق مطالب العمال المشروعة التي تأرجحت بين الكفاح الثوري والطبقي والصراع الفكري بين المنظرين الاشتراكيين[21].

من جانبها اهتمت جميعات المعونة المتبادلة بحقوق العمال المنضوين تحت لواء الجمعيات العمالية في فرنسا، وركزت في برامجها على تضمين القوانين العمالية في فقرات تنص على حق العمال في المعاشات التقاعدية والتأمين على الحياة من الحكومة الفرنسية، ومكافحة الأمراض وتوفير الخدمات الطبية وتقديم الدعم للقاصرين والعاجزين، فضلاً عن التكفل بأموال دفن موتى العمال ودفع رواتب للأرامل والأطفال[22].

ومن الجدير بالذكر أن مستوى التعليم في فرنسا في سنوات حكم نابليون الثالث 1852 – 1871 بقي محافظاً على مستواه المتخلف في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ شهد ذلك العهد تمسكاً شديداً بالبيروقراطية وفرض على المعلمين أن يمجدوا الإمبراطور، وتدريس الموضوعات الكلاسيكية، بمعنى آخر أن التعليم المهني والتطور الصناعي لم يشهد تقدماً. مع ذلك جرت محاولات مختلفة لتحديث التعليم الثانوي وتطوير تدريس العلوم وتقليص الفجوة بين المستوى الابتدائي والثانوي فضلاً عن الاهتمام بالتعليم الجامعي وتطوير الاختراعات العلمية[23].

وفي ظل تلك التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، صدر قانون 25 آيار 1864 الذي عد من أهم إنجازات الامبراطورية الثانية، إذ أقر القانون "**إلغاء جريمة التجمع** " للعمال والاعتراف بحق الإضراب في نطاق القانون

الاجتماعي فضلاً عن ذلك أعطى هذا القانون الحرية للعمال في التجمع والإضراب عن العمل بصورة جماعية للتشاور فيما بينهم، مع التزام العمال بأن تكون تلك التجمعات مؤقتة من دون الحق في إقامة جمعيات دائمية، مما شوه القانون الذي منع تأسيس نقابة موحدة للعمال[24].

ومن الجدير بالذكر أن تشريع هذا القانون من الحكومة الفرنسية في عهد رئيس الوزراء كافنياك، جاء من أجل منع العمال من القيام بأي عمل ثوري، بكلمات أخرى احتواءهم وتهميش دورهم، إلا أن العمال وعلى الرغم من مكتسبات هذا القانون لم ينتظروا طويلاً وبدأوا بتنظيم الإضرابات ورفعوا شعار "**العدالة الاجتماعية**" (Social Justice)، ومع أن القانون لم يلغ جميع العوائق القانونية لممارسة الإضراب، بيد أنه عد نصراً لهم[25]، إذ تمتع العمال الفرنسيون بعد قانون 1864 بهامش من الحرية سمح لهم بتوحيد جهودهم للقيام بإضرابات عدة[26]، بعد أن ألغيت جميع العقوبات المترتبة على العمال غير المنضمين الى النقابات العمالية ورابطات أصحاب العمل التي عدت خارجة عن القانون وغير معترف بها، لذلك حاول قادة العمال تقنين النقابات العمالية وحث الحكومة على الاعتراف بالنقابات ذات التوجه الاشتراكي، وبالفعل، تمت مخاطبة الحكومة عام 1865 لتسجيل تلك النقابات وتحديد أعضائها بعد تحييدهم عن الجماعات "**الرجعية**" (The Reactionary) التي تمتاز بنزعة متطرفة[27].

تمخض عن ذلك كله أن ظهرت فئة من العمال أطلق عليها " **القطاع الثلاثي** " شملت التصنيفات المختلفة من العمال في المجالات الصناعية الصغرى والمتوسطة والكبرى وأخذت هذه الفئات تتطور تصاعدياً بصورة مطردة في فرنسا بعد عام 1866، عمل أفرادها على توزيع المحاصيل والإنتاج والتأمين والخدمات العامة، وكان لهم زيهم الخاص من البدلات وربطة العنق والقبعة، مثلوا ما نسبته (10%) من الموظفين وما نسبته (4%) من العمال وبدأت ترتفع هذه النسبة في الأعوام اللاحقة[28].

آثار ذلك التطور حفيظة الحكومة الفرنسية والنظام الرأسمالي بصورة عامة، لذا وضع العمال تحت رقابة مستمرة وصارمة من قبلهم، مع اتخاذ سياسة تعسفية ضد العمال تمثلت بالسعي الى خفض الأجور أو الاستقطاع منها، وعدت هذه الإجراءات وسيلة ناجعة لأخضاع العامل للسلطة المطلقة " **لصاحب العمل** " فضلاً عن ذلك شرعت بعض اللوائح سحق العمال وإقصائهم واستكمل ذلك بالأحكام والتعليمات الشفوية والممارسات القمعية، وكان من بينها أن "**يعاقب العامل لمجرد أنه يتكلم مع زميله**" أو لأنه " **ضحك أثناء العمال** " أو قام بـ " **تمشيط شعره قبل انتهاء العمل** " أو " **ترك مكانة دون أذن** " وغيرها من الأساليب والطرق الملتوية لأشغال العمال وتخويفهم[29].

ولمواجهة تلك السياسة، وسعت الحركة العمالية وجمعياتها النقابية من نشاطها، لتصل الى الجامعات وأصحاب المهن الصناعية والاتحادات المحلية، وتم ذلك بمساعدة بعض الجهات السياسية التي أرادت الاستفادة من تلك القوة الصاعدة، واستغلال قانون 1864 الذي أتاح للعمال حرية الإضراب بعيداً عن العمل الثوري، بمعنى آخر توظيف إضرابات العمال وتحركاتهم لمصالح تلك القوى السياسية، وكان تشريع ذلك القانون أحد أهداف الحكومة الفرنسية من ذلك التشريع[30].

ومهما يكن من أمر فقد ضمن قانون عام 1864 الذي أقره نابليون الثالث، نظام التأمين الاجتماعي للعمال وكان الهدف منه الحصول على دعمهم، فضلاً عن ذلك تحديد ساعات العمل وإلغاء التمييز بين عمال المدن الكبرى والأقاليم، وتضمين القانون الزام الحكومة تطبيق فقراته، وضمان حقوق العمال[31].

ويبدو أن توجهات نابليون الثالث لدعم الحركة العمالية نابعة من تأثره بالمذهب السان سيموني (Saint Simonian doctrine) ومؤلفه " **أبادة الفقر**" (Eradicate Poverty) إذ تبنى كثيراً من مطالب العمال مثل القضاء على البطالة وحق الإضراب وترجمها بقانون عام 1864، فضلاً عن ذلك أقر قانون الجمعيات التعاونية الاجتماعية وتساهل مع النقابات العمالية، بل تعدى الأمر الى التعاون مع القطاع الفرنسي للاممية العمالية بيان عامي 1864

و1868، إلا أنه توقف عند ذلك الحد خوفاً من سحب مساندة البرجوازية له[32]، بمعنى آخر أنه مسك العصى من المنتصف ليحصل على أكبر دعم ممكن من كافة أطياف الشعب الفرنسي لتنفيذ توجهاته السياسية في الداخل والخارج.

اعترضت الرأسمالية الفرنسية على توجهات الحكومة وقدم أصحاب مصانع الغزل في مدينة روان عام 1867 لائحة من العقوبات بحق العمال المخالفين، ونصت المادة السابعة عشرة من اللائحة على معاقبة العمال المدخنين والمتغيبين عن العمل حتى بسبب المرض أو أضرار العمل، فضلاً عن ذلك نصت المادة الثامنة عشرة فرض غرامة قدرها نصف فرانك على العامل الذي يدخل شخصاً غريباً الى المعمل أو تنظيف الآلة وهي تعمل أو الذي يهمل تنظيف آلته، وأيضاً العامل الذي يدخل مشروبات الى المصنع، كما شمل الأمر العامل الذي يوقف آلته قبل انتهاء العمل، أما المادة التاسعة عشرة نصت على فرض غرامة على العامل غير الملتزم بنظافته الشخصية أو " **يغتسل أو يمشط شعره** " قبل انتهاء العمل، ورغم قلة الغرامات إلا أنها ترتفع على المستوى التراكمي للعمل وقد تصل الى ثلاثين فرنكاً في الشهر، الأمر الذي يؤزم من الظروف الاقتصادية للعمال[33].

تصدى العمال لتلك الإجراءات المجحفة واتجهوا بتأثير المفكرين الاشتراكيين وفي مقدمتهم كارل ماركس نحو توحيد جهودهم مع العمال الاوروبيين لاقامة اتحاد دولي للعمال عرف تاريخياً بالاممية العمالية لتحصيل حقوقهم.

ثالثاً: دور العمال الفرنسين في تأسيس الأممية الأولى

تعود جذور تأسيس الأممية الأولى الى الأزمات الاقتصادية التي عصفت بأوربا بين عامي 1857 و1858 [34]، والتي وضعت حداً للازدهار والتطور الناشيء في الولايات المتحدة الأمريكية بعد اكتشاف الذهب في كالفورنيا وبعد فشل النظام المجتمعي لنابليون الثالث في كبح جماح الحركة العمالية، يومها، تبلورت الأسس "**الحقيقة للثورة المضادة للاستغلال الذي أحاط بالعمل**"[35].

والملاحظ هنا أن التنظيمات العمالية داخل إطار الأممية أخذت تنتشر في فرنسا بصورة سرية، سار معها في المضمار نفسه تنظيمات عمالية عملت بصورة علنية ضمن اتحاد الحرف والصناعات التي ارتبطت بعضها ببعض " ب**غرف سند كالية** " –نقابية–(Sindical rooms) وفي نهاية الستينيات من القرن التاسع عشر، أضحت هذه الغرف النقابية من باريس وغيرها من المدن الفرنسية تقف جنباً الى جنب مع فروع الأممية وبينها قسم من الأعضاء المشتركين، فضلاً عن ذلك اشتركا في بعض الأحيان في المكاتب والاجتماعات في كثير من الأوقات[36].

تأثر العمال الفرنسيون كغيرهم من العمال الأوربيين بالأفكار الاشتراكية، سيما أفكار ماركس وميخائيل الكسندروفيتش باكونون Bukunin Mikhail Alexandrovich 1814 – 1876 وجوزيف فوربيه Joseph Fourier 1772 – 1837 وبروروين وغيرهم من المفكرين، وتمخض عن ذلك تأسيس الأممية الأولى، ولاشك أن تلك التجربة كانت عرضة للخلاف بين أقطاب الفكر الاشتراكي، وعلى سبيل المثال لا الحصر كان فرديناند لاسال Lassal Ferdirinand 1825 – 1864 يسعى الى تحقيق الوحدة الألمانية، فيما عاب باكونون على ماركس تعويله على الطبقة العمالية في العمل الثوري، إذ رأى أن الطبقة المثقفة من طلاب واساتذة خير من يمثل الأفكار الاجتماعية للثورة[37]، وغيرها من الخلافات التي عصفت بالأممية عند تأسيسها، وانتهى الأمر عند تولي ماركس قيادة الأممية[38].

كانت البذرة الأولى لتأسيس هذا الاتحاد الزيارة التي قام بها ممثلوا الحركة العمالية الفرنسية الى لندن عام 1862 وتمخض عنها الاتفاق على تأسيس منظمة دولية للعمال على أساس تقابي تجمع العمال الفرنسيين والبريطانيين بمباركة من ماركس، وتم الاتفاق على إنشاء " **الاتحاد الدولي للعاملين** " أو " **الدولية الأولى**"، وهدف الاتحاد عند تأسيسه الى تحسين شروط العمل عن طريق الكفاح النقابي والضغط من أجل إصدار تشريعات عمالية، لاسيما " **قانون العشر ساعات** "، فضلاً عن تشكيل أحزاب سياسية عمالية بغية الحصول على القوة السياسية[39].

بادر العمال الفرنسيون الى تلبية الدعوة التي قدمتها الحركة العمالية البريطانية عام 1864 للمشاركة في المعرض الدولي الذي أقيم برعاية حكومية، يومها، استقبل الوفد الفرنسي بحفاوة كبيرة[40]. مما له دلالته على المكانة التي تمتعت بها الحركة العمالية الفرنسية بين الأوساط الشعبية والحكومية البريطانية.

ثمة حقيقة تاريخية لا يمكن تجاهل بأي حال من الأحوال، الا وهي أن الحركة العمالية الفرنسية لم تشهد بعد أي تنظيم نقابي خارج دوائر العمال المهرة، حتى المندوبون الفرنسيون الأربعة الذين شاركوا في الاجتماع الافتتاحي للدولية الأممية عام 1864 كانوا من أصحاب الحرف الذين مثلوا الصناعات الصغيرة، وأصبح يوجين فارلان Eugene Farlan 1829 – 1871 المنظر والزعيم الحقيقي للأممية والعضو البارز في الحركة النقابية في باريس، فضلاً عن تولي باول تولان Paul Tulane 1828 – 1897 الشخصية السياسية والداعية النقابي زعيم مؤتمر الستين عاملاً وكان من المعتدلين[41]، في الوقت نفسه عادت الحكومات الأوربية الأممية منذ تأسيسها عام 1864 حتى عام 1872، إذ أصبحت مصدر رعب للسلطات الحاكمة في أوروبا بشكل عام وفي فرنسا تحديداً، ونسبت إليها أعمال وتحركات كثيرة لم يكن لها يد فيها، بسبب تصاعد حراك العمال، وتزايد إضراباتهم في معظم أنحاء أوروبا بشكل واضح في سيتينيات القرن التاسع عشر، فضلاً عن توسع نطاق النقابات العمالية[42].

مع ذلك لم يكن الاتحاد الدولي للعمال الذي تأسس في لندن عام 1864 سوى اتحاد مشترك بين النقابات العمالية الفرنسية والبريطانية، مع مساهمة بعض المنفيين من المفكرين الأوربيين المقيمين في لندن آنذاك، بمعنى آخر أنها كانت منظمة نقابية تضامنية للعمال المنظمين في فرنسا وبريطانيا، وليست حركة سياسية، وأن كان لها منذ تأسيسها اهتمامات سياسية. إذ لم تشرع هذه النقابات في فرنسا وإنما سمح لها العمل تحت ستار " **جمعيات صديقة** " لا تثير أي إضرابات[43].

سعت الأممية الدولية بقيادة ماركس الى إدخال جميع العمال الأوربيين فيها، سيما الذين شاركوا في أحداث ثورات 1848 وتأثروا بها وفي مقدمتهم العمال الفرنسيون بعد تجربتهم المريرة في باريس حين انتهت تجربتهم في الحكم بالفشل وتأثر مجمل الحركات العمالية في الدول الأوروبية بتلك المحاولة، وما زاد في ذلك التأثير قيام الشرطة البروسية بإلقاء القبض على أعضاء اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية في برلين، مما أدى الى اضمحلال العصبة وانحلالها[44]، الأمر الذي أعطى دروساً بليغة في التعامل الجديد في سياق هذا الاتحاد الدولي.

من هذا المنطلق أراد مؤسسو الأممية توحيد جهود العمال في جميع بلدان أوروبا كخطوة أولى، فضلاً عن ذلك وجهت الدعوة لمجموعة من المثقفين المنفيين في لندن للاشتراك في أعمالها، مثلما حصل مع ماركس قبل قبوله قيادة الأممية إذ دعاه اثنان من أصدقائه الذين احتلوا مكانة مرموقة في الحركة العمالية الى البريطانية واستطاعوا من ضمه الى الدولية، أما الفرنسيون الذين اشتركوا في أعمالها عام 1864 فقد كانوا أبرز قادة العمال[45].

عمل ماركس وأعوانه على جمع العمال في الدول الأوروبية وعلى رص صفوفهم وتوحيد قواهم ضد القوى الرأسمالية والسعي لأقامة اشتراكية دولية، سيما وأن هذه الأفكار أخذت صداها بين العمال الأوروبيين، ومن هنا دعا ماركس عام 1864 الى اجتماع في لندن حضره مندوبون من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا لتوحيد جهود العمال في مختلف الأقطار وكانت تلك البذرة الأولى لانتشار الفكر الماركسي داخل أوروبا[46].

وبحكم مجموعة من العوامل في مقدمتها ضغط التطورات السياسية الداخلية في فرنسا وعدم التواصل مع الحركة العمالية في لندن، قام أنصار الأممية الفرنسيون بالعمل حسب الظروف المحيطة بهم، سيما بعد أن شرع نابليون الثالث قانون عام 1864 ومحاولاته كسب العمال عن طريق التعامل باللين مع النقابات العمالية، إلا أن ذلك لم يؤد الى النتائج التي طمح إليها في اجتذاب الحركة العمالية أو الحصول على دعمها للإمبراطورية الثانية، على العكس تماماً، إذ أخذ نفوذ القيادة في الحركة العمالية يتنقل شيئاً فشيئاً من تولان والمعتدلين الى الجماعات المنظمة على أسس الكفاح الثوري تحت زعامة فارلان وغيره من المتبنين لذلك الفكر[47].

لم يقف الأمر عند ذلك فحسب، فقد اندفع فارلان يجوب البلاد من أجل تنظيم الاتحادات الفدرالية التي سارت جنباً الى جنب مع مجلس باريس للأممية، سيما الجماعات التي مالت الى اليسار أكثر من جماعة برودون، وعلى الرغم من استمرار تولان بدور المتحدث الفرنسي الأول في مؤتمرات الأممية واجتماعاتها ولم يتأثر مركزه في الاتحادات العمالية في باريس وليون ومارسيليا، إلا أن الصراع بين فارلان وأتباعه ضد تولان وماركس الذي تركز حول النزاع الخاص بالملكية التي نادى بها تولان وضد ماركس حول الكفاح السياسي الذي أطلقوا عليه " **الشيوعية التسلطية**"(48)، وهي أهم الخلافات التي عصفت بالأممية وقوضتها في بداياتها.

وفي الاحوال كافة فقد قرر أعضاء الأممية الأولى الاجتماع سنوياً منذ عام 1866، في سويسرا أو بلجيكا، تلك الاجتماعات التي لم يحضرها ماركس، وانتهى أمرها بالفشل بسبب اختلاف وجهات النظر، وتعنت ممثلي كل بلد بمطالبهم التي تناقضت مع باقي ممثلي الدول، بتأثيرات النظام السياسي ومشكلاتهم الخاصة، سيما الفرنسيون من أتباع برودوين. في الوقت نفسه لا يمكن إنكار ما قامت به الأممية من تشجيع الحركات العمالية على الاتحاد، ما زاد من قوتها سيما بعد نجاح النقابات العمالية الفرنسية من طرح اكتتاب مالي في باريس عام 1867، وأدى الأمر الى زيادة أجورهم ما نسبته (25%)، وكذلك النداء الذي أرسلته الاممية عام 1869 الى عمال أوروبا وأمريكا لمساعدة عمال صناعة الحديد في بلجيكا (49).

وينبغي أن نشير هنا الى نجاح برودوين واتباعه في تحقيق نوع من العدالة في العلاقات الاجتماعية للعمال عن طريق المقايضة للخدمات وتنظيم جمعيات المعونة المتبادلة والتأمين المتبادل، من خلال تأسيس جمعيات الائتمان المتبادل المصارف المنبثقة من الشركات والنقابات الفرنسية، ومن ثم تنظيم مجتمعات الإنتاج التعاوني بأعداد كبيرة ووضعها تحت تصرف الدولة، وكانت فكرة برودوين تقوم على بناء مجتمع اقتصادي وفق مبدأ التعاون و" **التبادلية**"، والسماح لأكبر عدد من العمال المنضوين تحت لواء الأممية الاتحاد مع باقي العمال، غير أن خططه اصطدمت برفض الحكومة لها واضطهادها للعمال بين عامي 1867و 1868(50).

ومن المعلوم أن الحركة العمالية أخذت من أفكار ماركس المبدأ الثوري، ووجهت الى الرأسمالية سهام انتقاداتها، فضلاً عن ذلك انتقادها للدولة بتأثير أفكار فورييه وبرودوين وباكونين، إذ عملت الحكومات الفرنسية المتعاقبة بين عامي 1852–1871 على رفض الأفكار الاشتراكية والتحرر الاجتماعي الذي عانت منه الحركات التعاونية عموماً والحركة العمالية تحديداً، سيما وأن الحركة التعاونية هي حركة الطبقة العاملة التي تريد أن تتحول الى ملكية كاملة بحقوقها على المعمل والمشغل، وتؤكد أن هذا الكسب سيكون حصيلة الجهد الشخص، والمباشر الذي يبذله العمال(51)، بحسب رأي أحد المفكرين الاشتراكيين.

أثبت أعضاء الأممية وجودهم في فرنسا بشكل واضح وسجل عام 1869 نجاحاً لافتاً للدولية، بعد أن تبنت الأضرابات العمالية لتحصيل حقوق العمال، وشملت تلك الإضرابات جميع المدن الصناعية في فرنسا تقريباً، سيما في الأعوام الأخيرة من عمر الإمبراطورية الثانية، فضلاً عن ذلك سجلت الأممية نصراً آخر عندما حصلت على الدعم المادي لبعض المضربين، مما أدى الى رفع مكانتها بين العمال والنقابات ووصل الأمر الى تخويلها من خمسة وعشرين ألف عامل في فرنسا بعد نجاح الإضرابات العمالية، وأسهم ذلك بتنظيم قادة الأممية الفرنسيين الذين رأوا ضرورة جمع النقابات في مؤتمر في العام نفسه لتطوير العمل النقابي والإداري(52).

لم تصل الحركة العمالية في ظل الأممية الأولى الى هذا التنظيم، إذ كانت جميع الإضرابات التي قامت بها الحركة النقابية غير منظمة وموحدة بالأهداف، فضلاً عن الإجراءات الاجتماعية بين عامي 1869 و1871 التي قامت بها الأممية، إذ اتسمت تلك التحركات بالفوضوية وعدم التنظيم النقابي، إلا أنها أخذت بعد عام 1870 بتنظيم نفسها وأصبحت أكثر ثورية، وتبنت الأفكار الاشتراكية وإعادت بعد عام 1871 تنظيم صفوفها بشكل جذري(53).

ولابد من الإشارة الى موقف الحكومة الفرنسية من الأممية التي عدتها هيئة غير شرعية، في الوقت نفسه تساهلت معها بعض الشيء، إذ كانت جمع الإضرابات العمالية تحت لواء وتنظيم الأممية وظل هذا الهياج والإضرابات مستمراً في باريس حتى عام 1870 التي عدت من أكثر المراكز نشاطاً لها[54]، إذ شارك العمال الفرنسيون رغم تحركاتهم في تطوير الاقتصاد الفرنسي، وواكب نشاطهم السياسي والاجتماعي، نشاطاً اقتصادياً أدى به العمال الفرنسيون دوراً بارزاً في النهوض بالصناعة وغيرها من النشاطات الاقتصادية.

رابعاً: دور العمال في النشاط الاقتصادي

بقيت فرنسا طوال القرن التاسع عشر بلداً زراعياً، إذ كان انتقال الثورة الصناعية إليها بشكل بطيء، فضلاً عن ذلك كانت الزراعة تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة من فلاحين وعمال، مما أسهم في تاخر الصناعة، أما العامل الآخر فكان ارتفاع التعرفة الكمركية التي أدت الى إبطاء عملية التصنيع بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية، فقد كانت هذه التعرفة تفرض على المواد الغذائية وهي الأعلى في دول أوروبا الغربية، مما يدل على غياب ثورة صناعية حقيقة[55]. وتركز نشاط العمال في مجال الصناعات اليدوية حتى منتصف القرن التاسع عشر في مجال المنتوجات والسلع الكمالية في باريس وصناعة الحرير في ليون ولم يكن للصناعة الآلية إلا دور ضئيل ومحدود في الصناعات القطنية وصناعة التعدين بين عامي 1820 و 1860 في شمال شرق فرنسا[56].

كانت العمالة الزراعية تمثل ما نسبته (19%) من عدد السكان الفرنسيين البالغ عددهم ما يقارب (36.1) مليون نسمة عام 1860 وبهذا يمثلون أكبر مجموعة من العمال، فيما كان نسبة العمال في مجال الصناعة لا يتجاوز ما نسبته (8.4%) من السكان، يأتي بعدهم العاملون في مجال التجارة والنقل وبلغ عددهم ما نسبته (1.7%)، فيما احتلت المهن الحرة والموظفون ما نسبته (1.6%)، فضلاً عن أصحاب الأملاك والمؤجرين وقدروا بما نسبته (1.7%)، أما العمال الذين لا يمتلكون مهناً ودون خبرة بما نسبته (1.4%) من عدد السكان[57].

وفي الواقع لم يكن هناك إحصائية دقيقة أو تقديرية لعدد العمال ونسبتهم بالنسبة لسوق العمل أو مجال الاختصاص، سيما عمال مناجم الفحم بين عامي 1853 و1858 وعام 1860، فضلاً عن عدد الموظفين، إذ لا توجد سجلات للحوادث أو أسماء العمال الذين أصيبوا أو ماتوا وعدد الجرحى خلال عمليات التعدين أو الحوادث الأخرى، إلا أن الثابت فعلاً، أن عدد العمال في المناجم أقل بكثير من عدد العمال العاملين في مجالات أخرى[58].

انعكست التقاليد والعادات التي اعتادها الشعب الفرنسي على تطور الصناعة الى حد ما، إذ إن الثورات المتكررة التي عاشتها فرنسا دفعت بالآباء لإرسال أولادهم للعمل في الخدمة المدنية بدل العمل في المهن الحرة يتوارثونها جيلاً بعد جيل، فضلاً عن ذلك فضل الفرنسيون التجارة على الصناعة لأن مخاطرها أقل، إذ يمكن للصناعي أن يخسر رأسماله بالكامل إذا فشل المشروع على عكس التاجر الذي يمكن أن يخسر البضاعة التي لديه فقط[59].

ومهما يكن من أمر، فقد أخذ القطاع الصناعي الفرنسي بالتطور وتحسن الاقتصاد بشكل واضح منذ عام 1856، ووافق ذلك التطور توسعاً في القطاعين الإداري والتجاري، وانقسم الاقتصاد الفرنسي الى فروع عدة كل حسب نسبته في الناتج القومي، واحتل القطاع الزراعي ما نسبته (51.7%). أما القطاع الصناعي فقد كانت نسبته (26.8%) فيما كان القطاع التجاري والإداري بما نسبته (21.4%)، بعدها بدأ القطاع الزراعي بالانخفاض التدريجي لصالح القطاع الصناعي[60]. فضلاً عن ذلك ارتفعت أعداد عمال الصناعة والتعدين بحلول عام 1860 بما يقارب مليون عامل وموظف[61]، فيما باشر المزارعين بإرسال أبنائهم الى المدارس الزراعية، مما رفع أعداد الطلبة في المدارس الثانوية[62]. بعد إصلاح نظام التعلم وتخليصه من القيود التي فرضها نابليون الثالث، وانحصر نطاق الإصلاح في تحديث التعليم الثانوي من خلال دراسة مواد جديدة تركزت في دراسة العلوم الصرفة والعمل على تقليص الفجوة بين المستويات الدراسية وإلغاء الفوارق العلمية بينها[63].

وبحكم تلك العوامل مجتمعة طورت فرنسا اقتصادها، وأهتمت بتحديث الوسائل الآلية وإصدار الشيكات المصرفية، وتعميم استخدام العملة الورقية، وافتتاح بنوك كبرى للودائع، فضلاً عن تطوير خطوط النقل، وتم استحداث أربعة عشر ألف كيلومتر من الخطوط الحديدية ودعم الصناعات التعدينية. وعد ذلك إنجازاً حقيقياً في فرنسا آنذاك، سيما بعد أن أبرمت معاهدة مع بريطانيا عام 1860 تمكنت فرنسا من خلالها من تحديث الكثير من معامل النسيج حتى أن هذا التطور وصل الى المستوى الفكري أحياناً، وأدى الى تغيير شكل العاصمة الفرنسية نفسها بوضوح[64].

بقي عمال الصناعات اليدوية والصناعات المنزلية والورش الصناعية المختصة بإنتاج المصنوعات الفاخرة التي اشتهرت بها فرنسا آنذاك، والتي كانت مخصصة للتصدير أو استهلاك الطبقات الاجتماعية العليا بمعزل عن العمال لذين يعملون في مجال الصناعات الناشئة والمدن الصناعية الجديدة، ويرجع سبب ذلك الى قلة الأجور التي استلمها العمال الصناعيون من جانب، ومن جانب آخر ارتباط هذه الصناعات بالأرض والملاكين الكبار وعدم تأثرهم بالهجرة الى المدن الصناعية[65].

استمرت عجلة الصناعات الفرنسية بالتطور منذ عام 1861، صاحبها زيادة واضحة في أعداد العمال، سيما في صناعة السلع الاستهلاكية التي أخذت نسبتها بالتناقص نسبة الى الصناعات الثقيلة والتحويلية واضمحلال الصناعات التقليدية والحرف اليدوية التي تلاشت تدريجياً مع نمو الصناعة الحديثة[66].

أسهم هذا الواقع الجديد بتبوء فرنسا مركزاً متقدماً بين الدول الصناعية المنتجة للسلع والبضائع والمصدرة لها، إذ أخذت تلك المصنوعات طريقها الى الأسواق الخارجية منذ عام 1869، وبلغ حجم التبادلات بين الفرنكات، جاء الحرير في مقدمة تلك السلع بنسبة (56%) وبعدها المنتوجات الصوفية بما نسبته (15.19%) فضلاً عن أدوات المائدة ما نسبته (10.97%) وغيرها من المصنوعات الجلدية والسكر والمنتوجات الفضية والكحول[67].

تمخض عن ذلك التطور في الصناعات الفرنسية وتعدد أشكالها، ارتفاع أعداد العمال بصورة مطردة مع ذلك التطور، وعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ عدد العمال في شركة شنايدر .Chnadar Co وحدها عام 1870 بين أثني عشر وخمسة عشر ألف عامل[68] مما له دلالات على تطور الصناعة الفرنسية ودور العمال في ذلك الجانب. ولم يقف دور العمال عند تطوير الصناعة ودعم الاقتصاد الفرنسي وحسب، بل امتد هذا التاثير في الحرب الفرنسية – الروسية وما بعدها، إذ أدى العمال دوراً لافتاً في تلك الحرب والأحداث اللاحقة بها.

خامساً: موقف العمال من الحرب الفرنسية – البروسية عام 1870 – 1871

شهدت فرنسا بداية عام 1870 عدداً من الانتفاضات العمالية التي أشارت الى هشاشة السلطة، بعد أن قام سبعة آلاف عامل في مدينة تروزو بالإضراب عن العمل والمطالبة بالحصول على يوم عمل بثماني ساعات وأجر مقداره خمسة فرنكات يومياً، حينها حملت الصحافة الحكومية العمال مسؤولية هذه الأفكار " **المستوحاة من الخارج** " ويقصد بها الأممية العمالية والأفكار الماركسية على حد سواء[69]. إذ تأثرت فرنسا وأثرت بطبيعة العلاقات الدولية، سيما مع الدور الذي أداه نابليون الثالث في القارة الأوروبية في مسار الوحدتين الإيطالية والألمانية والأحداث التي رافقتها[70].

وفي الواقع فقد أدت الأخطاء السياسية التي قام بها نابليون الثالث واستراتيجيته في السياسة الخارجية، الى فقدان فرنسا مركزها المتقدم في القارة الأوروبية لصالح القوى الصاعدة إيطاليا وبروسيا، سيما بعد أن تمكن المستشار الألماني بسمارك Bismarck 1815 – 1898 من استدراجه الى حرب تمكنت خلالها بروسيا من تحطيم فرنسا واحتلالها وتحقيق الوحدة الألمانية[71].

بدأت الحرب بإعلان فرنسا الحرب على بروسيا في 15 تموز 1870 وسرعان ما انهزم جيش نابليون وأسر هو نفسه في معركة سيدان Sedan في الوقت نفسه تحرك الحرس الأهلي في باريس بعد تجمع السكان حوله وقاموا بطرد أعضاء البرلمان ما عدا اليساريين منهم وتم نقلهم الى فندق دي فيل De Ville، وعملوا على تشكيل حكومة مؤقتة تأخذ على عاتقها الدفاع عن فرنسا[72].

أدرك ماركس بثاقب بصره أن انهيار الإمبراطورية الثانية حتمي، وأكد في بيانه الذي أرسله للعمال الفرنسيين في 23 تموز 1870 أنه " **بدأت الإمبراطورية الثانية الموت في باريس** " إذ سرعان ما انهزمت القوات الفرنسية، وكان على الحركة العمالية تحمل مسؤولياتها التاريخية للتصدي لذلك الانهيار[73] بحسب ما قاله ماركس حينها.

تذبذب موقف العمال الفرنسيين تجاه الحرب الفرنسية – البروسية، إذ انعكست سياسة نابليون الثالث القمعية ضدهم ونجاح بسمارك بخداعه وجره الى الحرب على موقفهم من تلك الحرب، سيما وأن الحركة العمالية قد اضطهدت من الحكومة الفرنسية نتيجة لقيامهم بإضرابات في مدن عدة، مما ولّد عداء شديداً للإمبراطورية الثانية، ولم يكن لديهم شعور بأي دافع لتأييد الحرب حتى بعد الهزائم المتتالية التي مني بها جيش نابليون الثالث، إلا أن الأمر تحول بعد ذلك الى قضية وطنية تقتضي الدفاع عن بلادهم ضد الاحتلال ومنع تقسيم بلادهم[74].

إثر هزيمة القوات الفرنسية أمام القوات البروسية، طردت الحكومة من باريس وباتت السلطة بيد العمال والبرجوازية الصغيرة التي أنظمت لها، يومها، نظمت الحكومة البروليتارية – العمالية – الوضع وأخذت زمام المبادرة لادارة الدولة بعد فرار المسؤولين والقوات الحكومية والشرطة، وأصبح تنظيم أمور السكان بيد تلك الحركة، وتمثل هذه الحادثة سابقة تاريخية، إذ أستلمت الحركة العمالية السلطة المطلقة التي كانت حكراً على الملاك والرأسمالية[75].

والغريب في الأمر أن الجمعية الوطنية التي انتخبت في شباط 1871 كانت ملكية بامتياز، إذ كان أغلب أعضائها من الملكيين سواء كانت منتمية الى ملكية الى البربون أو الى الأورليان، وشكل ممثلوها ثلثي مجموع الأعضاء، فضلاً عن ذلك كانت هناك مجموعة من البونابرتيين، أما الجمهوريين فقد كانوا يعدون على عدد الأصابع، فيما مثل الاشتراكيون عشرين كان أبرزهم لويس بلان Louis Blanc 1811 – 1882 بعد عودته من المنفى[76].

ولمواجهة ذلك الواقع المرير تمكن العمال من تشكيل حكومة عمالية في باريس في 26 آذار 1871، انبثقت من التجمع الذي قاده كلّود ليكومت Claide Lecomte 1817 – 1871 في فندق دي فيل، فضلاً عن ذلك انتخب مجلس بلدي جديد تكون بالأساس من اللجنة المركزية للحرس الأهلي، وبعدها بيومين تم افتتاح كومونة باريس رسمياً، واتخذت تلك الحكومة من فرساي مقراً لها، وبدأت بوضع الخطط لمواجهة الاحتلال الألماني لفرنسا[77].

أسهم العمال مع المسحوقين من سكان باريس في تأسيس الكومونة حتى أن " **مومسات باريس من أشد أنصار الكومونة عام 1871** "، وعلى الرغم من تأكيد باكونيين بأن الفقراء والمهمشين وأشباه البروليتارية والمراهقين كانوا في مقدمة الثورة، إلا أن العمال والحرفيين كانوا الأكثر نشاطاً من الفئات الأخرى المشاركة في الثورة[78].

صمد العمال الفرنسيون أمام الغزو الألماني لمدة مئة وواحد وثلاثين يوماً بعد استسلام الحكومة وتسليمها للحصون والدفاعات، وأصبحوا أسرى بيد الألمان. وحدهم العمال والحرس الأهلي من دون غيرهم واجهوا الغزو بسلاحهم ودافعوا عن باريس، مما وولد عقبة أمام الحكومة المؤقتة التي قادها ادولف تيير Adolphe Thiers 1797 – 1877، مما دفعه الى تقديم تنازلات كبيرة للألمان للقضاء على كومونة باريس والنشاط العمالي، وانتهى الأمر بقصف باريس وأنهاء الكومونة وأفشال تلك التجربة بعد تجريد العمال من أسلحتهم بعد حصار مدينة باريس[79]. لينتهي عهد الإمبراطورية الثانية وكومونة باريس، وتبدأ فرنسا عهد جديد بتأسيس الجمهورية الثالثة.

الخاتمة:

تخلفت فرنسا عن ركب التطور الصناعي الذي شهدته بريطانيا وألمانيا، وبدل أن تستشعر الحكومة الفرنسية ذلك قامت بإقصاء العمال وعدم افساح المجال أمامهم للأبداع والتطور، إذ إن سياسة نابليون الثالث الذي كان يبحث عن مجد خارجي دون التركيز على تطوير فرنسا من الداخل أسهمت بشكل مباشر في إضعاف الحركة العمالية التي لم تنل سوى تشريعات بسيطة تكاد لا تكفي لضمان حقوقهم.

من جانب آخر كان للصراع الفكري واختلاف مفكري الاشتراكية دوره في إضعاف العمال الفرنسيين الذين تشتت قوتهم، بل تعدى الأمر الى الصراع بين تلك الجماعات، سيما كارل ماركس الذي تمكن من جذب العمال إليه، وبالتالي محاصرة العمال من الحكومة والمناوئين لهم من الاشتراكيين.

لم يع العمال خطورة السياسية البروسية ضد بلادهم، إذ إن العمال المنضوين تحت لواء الأممية من الفرنسيين توقعوا أن العمال الألمان على الوعي العمالي نفسه، إلا أن العكس هو الصحيح، إذ إن العمال الفرنسيين تأخروا في مساندة بلادهم، سيما بعد أن داهم خطر الاحتلال الألماني بلادهم، مما أضعف فرنسا من فرنسا الداخل، بمعنى آخر أن العمال الفرنسيين كان لهم دور سلبي في مواجهة الاحتلال إلا أن ذلك تغير بعد أن دخلت القوات الألمانية بلادهم.

وفي الأحوال كافة تمازجت الحركة العمالية الفرنسية مع الأفكار الاشتراكية بصورة كبيرة في الأعوام 1852 – 1871، حتى أن العمال الفرنسيين كانوا على الأغلب يحملون الأفكار الاشتراكية، وهو ما نتلمسه من حكومة الكومونة أو التنظيمات العمالية التي أنبثقت في تلك المدة.

الهوامش:

(1) تعاقبت حكومات عدة خلال سنوات حكم نابليون الثالث، كان ابرزها حكومة لويس أوجين كافنياك Lous Eugene Cauighac (1848 – 1852) (1852-1869) وحكومة إيل أوليفر Emile Olivhir (1825-1913) (1869-1870). للتفصيل أكثر ينظر:
Jaccques Bainville, Histaire de France, Artheme Fayard , Parise, 1924, PP.411-440.

(2) J. M. Thompson, Louis Napoleon and the Second Empire, The Noonday press, New York, 1995, PP.43 – 45; Ernest Lavisse , Histoire De France, D. C. Heath and Co. Publisher , New York, 1923, P.274.

(3) للتفصيل أكثر عن التطورات السياسية في فرنسا ينظر:
Victor Duruy, A History of France, M. Cary TR., Thomas Y. Crowell Company publishers, New York, 1919, PP.649-667.

(4) Ann Margraret Doyle, Social Equality in Education: A Comparative Historical study of France and England, degree of ph. D., Instiut of Education, University of London, 2013, P.84.

(5) Ibid., P.242.

(6) ج. هـ. كول، تاريخ الفكر الاشتراكي (الماركسية والفوضوية 1850 – 1890)، الجزء الثاني، ترجمة: عبد الكريم أحمد، مراجعة: علي أدهم، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص187.

(7) بيير رنوفن، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم، ترجمة: نور الدين حاطوم، ج2، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1995، ص25.

(8) Louis Levine, Syndicalism in France, Longons, London, 1910, P.140.

(9) جورج لوفران، الحركة النقابية تاريخ نضال الطبقة الشغيلة العالمية في سبيل الرفاهية والكرامة، ترجمة: حمد أحمد المبروك، دار الكتب الشرقية، تونس، د.ت، ص26.

(10) Carroll D. Wright, Coalmine Lobar in Europe, Government printing office, London, No. D., P.236.

(11) وجيه بيضون، الشيوعية في الميزان، مطبعة ابن زيدون، دمشق، 1953، ص51.

(12) ج. ه. كول، المصدر السابق، ص181.

(13) فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا، الجزء الثالث، ترجمة: حسين حيدر، مراجعة: النطوان أ. الهاشم، منشورات عويدات، بيروت، 1995، ص ص198 – 200.

(14) Max shachtman, 1871 Paris Commune, Daily Worker Picuis, Co., Chicago, No.D., P.8.

(15) موريس فرجيه، دساتير فرنسا، ترجمة: أحمد عباس، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص92.

(16) Max shachtmun, Op. Cit., P.8.

(17) مقتبس في: ماركس أنجلس، مختارات، الجزء الثاني، دار التقدم، موسكو، د.ت، ص142.

(18) ماركس أنجلس، المصدر السابق، ص142.

(19) Ann Margaret Doyle, Op. Cit., P.84.

(20) جورج لوفران، المصدر السابق، ص ص25 – 26.

(21) ج. هـ. كول، المصدر السابق، ص141.

(22) Carroll D. Wright, Op. Cit., P.216.
(23) Ernest Lavisse, Op. Cit., P. 283.
(24) Daniel Halevy, Essals sur Le Mouvement Ouvrier En France , Librairie Georges Bellais, Paris, 1901, P.22.
(25) جورج لوفران، المصدر السابق، ص35.
(26) جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة: ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2010، ص250.
(27) Parkar Thomas Moon, The Problem and the Social Catholic Morement in France A study in the History of Social politics, The Macmillan company, New York, 1921, P.73.
(28) روبير شنيرب، تاريخ الحضارات العام القرن التاسع عشر، ترجمة: يوسف أسعد داغر وفريدة م. داغر، منشورات عويدات، بيروت، 1987، ص285.
(29) أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص428.
(30) جورج لوفران، المصدر السابق، ص26.
(31) Ernest Lavisse, Op. Cit, P.284; فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، المصدر السابق، ص297.
(32) Daniel Halevy , Op. Cit, p. 23.
(33) أحمد حسن، البرعي، المصدر السابق، ص ص285 – 286.
(34) شهدت اوروبا بين عامي 1857و 1858 أزمة اقتصادية أثر التطور الذي شهدته أوروبا من الثورة الصناعية وظهور المشكلات الاقتصادية، أذ كانت تأثيرات هذه الازمة عالمية، بعد تأثر الولايات المتحدة الامريكية وروسيا ولم يقتصر الامر على دول غرب أوروبا، على الرغم من أنها بدأت في بريطانيا. لمزيد من التفصيل ينظر:
David Riazanvs, Karl Marx and Fredrick Engels An Introduction to thir Lives and work, Joshua Kuniz (tr.) , London, 1937, p.83.
(35) Karl Rahek, The Birth of Frist International, Modern Publishers, Sydney,1910, P.7.
(36) ج. هـ. كول، المصدر السابق، ص186.
(37) محمود إسماعيل، المهمشون في التاريخ الأوربي، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص37.
(38) جاك آتالي، كارل ماركس أو فكر العالم، ترجمة: محمد صبح، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، دمشق، 2008، ص259.
(39) Labbe Vidieu, Histoire De La Commune De Paris En 1871, E.Dentu, Libraire , Editor, Paris, 1876, p.4.
(40) Hnbert – Rouger, Le Socialisms En France, Libraine Populairc, Paris 1930, P.7; وجيه بيضون، المصدر السابق، ص50 ؛
(41) ج. هـ. كول، المصدر السابق، ص187.
(42) عبد الكريم أحمد، بحوث في الاشتراكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص24 ؛
Daniel Halevy , Op. Cit. P.23.
(43) ج. هـ. كول، المصدر السابق، ص119.
(44) " The Incarnation 1864-1924" Waiter Crane (Design) , London. Pelican Press, London, 1937,p.3.; عمر الأسكندر بك، الشيوعية على حقيقتها، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1951، ص123.
(45) ج. هـ. كول، المصدر السابق، ص122؛ Karl Radek, Op. Cit., P.3
(46) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب البادرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص18.
(47) Daniel Halevy, Op. Cit. P.23.
(48) المصدر نفسه، ص143.
(49) وجيه بيضون، المصدر السابق، ص51.
(50) Louis Levine, Op. Cit. P.41.
(51) جورج لوفران، المصدر السابق، ص36.
(52) Louis Levine, Op. Cit., P.42.
(53) فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، المصدر السابق، ص ص298 – 300.
(54) Friedrich Engels Paul Laura Lafarge, Correspondnce Vol-1, Editions Sociales, Paris, 1932, p.26.
(55) يقظان سعدون العامر، خصوصيات استعمار الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870 – 1914، دار مكتبة عدنان، بغداد، 2013، ص47.
(56) عز الدين فودة، خلاصة الفكر الاشتراكي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1967، ص112.
(57) يقظان سعدون العامر، المصدر السابق، ص72.
(58) Carroll D. Wright, Op.Cit.,PP.199-208.
(59) Ernest lavisse , Op. Cit., P.284.
(60) Henri Vever , Le Bijouterie Francaise An XIX Siececle 1800-1900, Vol. III, H. Floury Libraire Editeur, Paris, 1908, P.8.
(61) Ann Margaret Doyly, Op. Cit., P.107.
(62) جورج لوفران، المصدر السابق، ص ص25 – 26.
(63) Op. Cit., P.84.
(64) Ernest Lavisse , Op.Cit., PP.281-283.
(65) Paul De Cassena, Histoire De La Troisieme Republiqun, E. Lachand Et Co., Editeure , Paris, 1876 , P.356.

(66) An Economic history of Europe from expansion to development, Antonio Divittorio Ed., Rputledge, New York, 2002, P.198.

(67) يقظان سعدون، العامر، المصدر السابق، ص ص42 – 43.

(68) إيرك هوبزباوم، عصر رأس المال 1848 – 1975، ترجمة: فائز الصباغ، تقديم: محمد المصري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص379.

(69) جاك آتالي، المصدر السابق، ص301.

(70) A. J. P. Taylor, The Strygle for Mastery in Europe 1848 – 1918, Oxford University Press, London, 1953, P.367.

(71) H. A. L. Fisher, A History of Europe, Edward Arnold publishers LTD., London, 1936, PP.1001-1004.

(72) Needle Gun, Franco – Prussian war, Bible Brothers Co., New York, 1970, PP.143-145.

(73) V. I. Lenine, The Paris Commune, Intaronlat Pabirhers, New York, 1934, P.8.

(74) Jacques painville , Op. Cit., P.442.

(75) Colette E. Wilson, Paris and the Commune 1871 – 1878, Manchester University press, Manchesler and New York, 2007, P.5.

(76) Jacques Bainville , Op. Cit., P.446.

(77) Thodore Duret, Histoire De France De 1870- 1877, Vol. II, Biblio the que – Charpenter, Paris, 1893, P.62.

(78) Jean Jaures, Histoire Socialist 1789-1900, Publications Jules Rouff Etco., Paris, 1932, P.10; إريك هوبزباوم، المصدر السابق، ص402.

(79) Karl Marx, The Paris Commune, Labor News Campany, New York, 1902, P.8.

المصادر

- أولاً: اكتب باللغة الانكليزية
- A.J.P. Taylor, the Struggle from Mastery in Europe 1848-1918, Oxford University Press, London, 1953.
- An Economic history of Europe From expansion to Development , Antonio Divittorio Ed, Rutledge, New York, 2002.
- Ann Margraret Doyle, Social Equality in Education: A comparative Historical Study of France and England, degree of Ph. D., Intuit of Education, University of London, 2013.
- Carroll D. Wright, Coalmine Lobar in Europe, Gevemeat Printing, Office, London, No.D.
- Colette E. Wilson , Paris and the Commune 1870-1979, Madchester University Press, Manchester's, 2007.
- David Riazanov'S, karl Marx and Frederick English Am Introduction the their Lives and Wark, Joshua kunai tr, London 1937.
- H.A.L. Fisher, A History of Europe, Edward Arnold Publishers LTD., London, 1936.
- J. M. Thopson , Lovis Napoleon and the Second Empire, the Noon day Press, New York, 1995.
- Karl Marx , the Paris Commune , Labor Naws Company, New York, 1902.
- Karl Rahek , The Birth of Frist In tarnation , Modern Pushers, Sydney , 1920.
- Louis Levine, Syndicalism in France , Longons, London, 1910.
- Max Shchtman , 1871 Commune , Daily Worker Picuisco., Chica, No.D.
- Needle Gun, France – Prussian War, Bible Brothers Co., New York, 1970.
- Parkar Thomas Moon, The Problem and the Social Catholic Movement in France Study in the History of Social Politics, the Macmillan Company , New York, 1921.
- The Incarnation 1864-1924, Waiter Crane ?(Design) , London. Prlican Press, London, 1937.
- V.I. Lerin, the Paris Commune, Intaronlat Pabirhers, New York, 1934.
- Victor Duruy, A History of France, N. Cary Tr., Thomas Y. Crower Compauy Publishers, New York, 1919.

ثانياً: الكتب باللغة العربية

- احمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.
- إيرك هوبزباوم، عصر رأس المال 1848 – 1975، ترجمة: فائز الصباغ، تقديم: محمد المصري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- بيير رنوفن، تاريخ القرن التاسع عشر في اوروبا والعالم، ترجمة: نور الدين حاطوم، الجزء الثاني، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1995.
- ج.م. كول، تاريخ الفكر الاشتراكي الماركسية والفوضوية 1850-1890، الجزء الثاني، ترجمة: عبد الكريم أحمد، مراجعة: علي أدهم، المؤسسة المصرية العاملة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
- جاك آتالي، كارل ماركس أو فكر العالم، ترجمة: محمد صبح، دار كنعان للنشر والخدمات الاعلامية، دمشق، 2008.
- جان توشار، تاريخ الافكار السياسية، ترجمة: ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2010.
- جورج لوفران، الحركة النقابية تاريخ نضال الطبقة الشغيلة العالمية في سبيل الرفاهية والكرامة، ترجمة: حمد احمد المبروك، دار الكتب الشرقية، تونس، د.ت.
- روبير شنيرب، تاريخ الحضارات العام القرن التاسع عشر، ترجمة: يوسف اسعد دغر وفريدة م. داغر، منشورت عويدات، بيروت، 1987.
- شوقي عطا الله الجمل وعبد الرزاق ابراهيم، تاريخ اوروبا من النهضة حتى الحرب البادرة، المكتب المصري للتوزيع والمطبوعات، القاهرة، 2000.
- عبد الكريم أحمد، بحوث في الاشتراكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.

- عز الدين فودة، خلاصة الفكر الاشتراكي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1967.
- عمر الاسكندر يك، الشيوعية على حقيقتها، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1951.
- فرانسو جورج دريفوس وآخرون، اوروبا من عام 1789 حتى ايامنا، ترجمة: حسين حيدر، مراجعة: انطوان أ. ل. الهاشم، الجزء الثالث، منشورات عويدات، بيروت، 1995.
- ماركس انجلس، مختارات، الجزء الثاني، دار التقدم، موسكو، د.ت.
- محمود اسماعيل، المهمشون في التاريخ الاوروبي، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- موريس فرجيه، دساتير فرنسا، ترجمة: احمد عباس، مكتبة الاداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
- وجيه بيضون، الشيوعية في الميزان، مطبعة ابن زيدون، دمشق، 1953.
- يقظان سعدون العامر، خصوصيات استعمار الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1914، دار مكتبة عدنان، بغداد، 2013.

ثالثاً: الكتب باللغة الفرنسية

- Danie Halevy, Essais Sur Le Moure met Furrier En France , Libraries Georges Belays, Paris, 1901.
- Ernest Lavissa, Histoire De France, D. C. Heath and Co. Publishers, New York, 1923.
- Jean Jaures, Histoire Socialist 1789-1900, Publications Jules Rouff Etco., Paris, 1932.
- Friedrich Engels Paul Laura Lafarge, Correspondnce Vol-1, Edi tions Sociales, Paris, 1932.
- Henri Vever „ Le Bijouterie Francaise An XIX Siececle 1800-1900, Vol, III, H. Floury Libraire Editeur, Paris, 1908.
- Hnbert – Rouger, Le Socialisms En France, Libraine Populairc, Paris 1930.
- Jacques Bainville, Histaire de France, Artheme Daynard, Paris, 1924.
- Jean Jaures, Histoire Socialist 1789-1900, Public ations Jules Rouff Etco., Paris, 1932.
- Labbe Vidieu, Histoire De La Commune De Paris En 1871, E.Dentu, Libraire , Editor, Paris, 1876.
- Paul De Cassena, Histoire De La Troisieme Republiqun, E. Lachand Et Co., Editeure , 1876.
- Thodore Duret, Histoire De France De 1870- 1877, Vol, II, Biblio the que – Charpenter, Paris, 1893.
-